حريـــــــة .. من أجل الجميـــــــع

بقلم :
احمد
طلعت

بهدوء - وبدون انفعال - نريد ان نناقش مع الحزب الحاكم مشاكل الأمن فى مصر ، بعد أن اصبحت الحالة الامنية لا تطمئن حاكما أو معارضا ، وبعد أن اصبحت الصحف (القومية) لا تتحرج من أن تنشر يوميا وعلى صفحاتها الأولى - اخبار الانتهاكات الخطيرة للأمن ، والمواجهة الأشد خطورة بين قوات الأمن النظامية والعناصر المتطرفة ، الخارجة على القانون ، وعلى الشرعية ، والمستهينة بلا خجل او تردد بهيبة الدولة وامن المواطن .

وفى البداية نحب ان نؤكد أن الأمن والاستقرار فى اى بلد من بلاد العالم هو مطلب للحكومة وللمعارضة على حد سواء ، وهو قبل ذلك كله المدخل الوحيد للانتعاش الاقتصادى الذى تنعكس آثاره على كل مواطن مهما كان انتماؤه السياسى ، أو موقعه الطبقى .

لذلك فان استقرار الأمن فى مصر لا يمكن أن يكون موضوعا للمزايدة السياسية ، أو (الشماتة) الحزبية .

ولكى يكون الحوار موضوعيا ، فلابد ان يعترف معنا الحزب الحاكم بأن حالة الأمن فى مصر لم تعد تصلح معها شعارات (الأمن والأمان) أو تجدى بشأنها عبارات مثل (واحة الاستقرار) .. فهذه كلها شعارات وعبارات تجاوزتها الحقائق اليومية التى تؤكد أن التطرف قد دخل فى مواجهة صريحة مع اجهزة الأمن الرسمية ، وبدأت محاولاته للمساس بمرفق اقتصادى هام من مرافق الدولة ، ومصدر اساسى من مصادر دخلها ، وهو قطاع السياحة .

ولابد أن يعترف معنا الحزب الحاكم بأن اساليبه التى اتبعها - حتى الان - فى مواجهة التطرف والارهاب ، لم تحقق ثمرة من اى نوع ، ولم تستطع ان تقضى على هذه الظاهرة ، أو حتى ان تحجمها داخل الاطار المعقول أو المقبول .

فمنذ اغتيال الرئيس السادات فى عام ١٩٨١ وحتى الان ، حرصت الحكومة على الابقاء على حالة الطوارىء بدعوى مكافحة الارهاب ، ثم اضافت الى حالة الطوارىء - هذا العام - ما سمى بقانون مكافحة الارهاب ، لكن ذلك كله - ورغم تحفظا تنا عليه - لم يسعف الحكومةفى السيطرة على الموقف الأمنى ، أو مجرد تحجيم ظاهرة التطرف والارهاب .

وكان لابد للحزب الحاكم - بعد هذه السنوات الطويلة - ان يقتنع بأن اسلوب المواجهة (بالعصا الغليظة) ليس هو الاسلوب الصحيح لمواجهة ظاهرة لها ابعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وأن المواجهة الحقيقية يجب ان تكون بالقضاء على الاسباب ، وليس فقط بمعالجة المظاهر والظواهر ..

ولقد قلنا دائما اننا مع الديمقراطية والحريات ، ايمانا وانحيازا لا مساومة فيه ،لكننا - فى نفس الوقت - لا يمكن ان نقبل بأن تكون الديمقراطية لمصلحة من يضربون الديمقراطية ، أو أن تكون الحرية وسيلة للحجر على حرية الاخرين .

وقلنا دائما اننا فى دعوتنا هذه لا نؤلب الحكومة على فئة من الفئات - مهما اختلفنا معها فى الرأى - انما نحن نطالب فقط بأن توضع الضوابط التى تفرق بين الحرية والفوضى ، وأن تجعل من الديمقراطية اطارا حقيقيا تتحرك من خلاله كل القوى المؤثرة فى الشارع السياسى ، وليس مجرد واجهة يحتاجها الحزب الحاكم لاستكمال (الديكور) الذى يمكنه من الانفراد بالحكم - واحتكار السلطة ، فى وقت تتحرك فيه كل القوى المؤثرة فى الساحة السياسية خارج اطار الشرعية ، وبعيدا عن (لعبة) الاحزاب و(مهزلة) لجنة الاحزاب السياسية .. !!

ولأن الأمن مطلب للحكومة وللمعارضة على حد سواء ، وضمانة لاستقرار الديمقراطية والتنمية ، فاننا نطالب الحزب الحاكم - من جديد - بإن يدخل فى حوار جاد وموضوعى مع بقية الاحزاب الشرعية من أجل الوصول الى تحليل صحيح وواقعى للأسباب التى ادت إلى تدهور حالة الأمن ، وانتشار ظاهرة الارهاب ، ثم بعد ذلك الوصول الى حد ادنى من الاتفاق على وسائل عودة الأمن والاستقرار ، ومتابعة المسيرة الديمقراطية بعيدا عن تسلط حزب واحد ، أو احتكاره للسلطه ، وانفراده بالرأى .

إن الحكومة والمعارضة هما بالضرورة فى سفينة واحدة ، إذا نجت فان الوطن باكمله ينجو معها ، واذا غرقت - لاقدر الله - فان الوطن كله يغرق معها ، لافرق فى ذلك بين حكومة ومعارضة .

ولن يخسر الحزب الحاكم شيئا ان هو تبادل الرأى والمشورة مع بقية الاحزاب والقوى السياسية فى مسألة شائكة وحساسة مثل مشكلة عودة الأمن والاستقرار ، فهى اولا واخيرا مشكلة قومية ، ليس من حق احد أن ينفرد فيها برأى أو يحتفظ فى شأنها بسر .

بل ان نجاح اى سياسة تستهدف اعادة الأمن والاستقرار ، لابد أن يقوم على اقتناع كامل من كافة الاطراف ، ومشاركة حقيقية من كافة القوى المؤثرة فى الساحة السياسية .

اننا لا نطالب بضرب الديمقراطية ، أو مصادرة الحريات ، لكننا نطالب - فقط - بأن تكون الديمقراطية فى خدمة الجميع ، وبأن تكون الحرية من أجل الجميع ، وهو أمر لن يتحقق إلا إذا تحددت الضوابط ، ووضعت الحدود ، بشعور كامل بالمسئولية .. وشىء من انكار الذات .. !!